الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٧
المعقودة يوم الإثنين
٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

الرئيس : السيد تشرينغ (بوتان)

ثم : السيدة تفاريز دي الفاريز (الجمهورية الدومينيكية)
(نائبة الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معا.

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.17
10 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البنـــد ١٠٦ مـــن جـــدول الأعمـــال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/50/3 و A/50/254-S/1995/501، و A/50/345 و A/50/373، و A/50/375، و A/50/432، و A/50/433)

البنـــد ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/50/3، A/50/89، و A/50/95-E/1995/17، و A/50/215-S/1995/475، و A/50/407، و A/50/425-S/1995/787، و A/50/460، و A/50/461)

١ - السيد موكاسا سالي (أوغندا): قال إن بلده يعير أهمية كبيرة لمكافحة الجريمة وأنه اتخذ خطوات لحماية المجتمع من الجريمة المنظمة، وبخاصة عن طريق تحسين التشريع الوطني في ميدان العدالة الجنائية. وفي حين أن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن مكافحة الجريمة، فإن حجم الإجرام على المستويين الوطني وعبر الوطني كبير إلى درجة أنه كثيرا ما يتجاوز قدرة فرادى البلدان. وعلاوة على ذلك، أصبحت الزيادة العالمية الآن في الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديدا للأمن الدولي. ويحتاج الأمر إلى بذل جهود دولية منسقة تنطوي على تبادل المعلومات والخبرة الفنية، والمساعدة المتبادلة في التحقيقات وعقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بتسليم المتهمين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يسعى بشكل خاص إلى تنفيذ توصيات المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية (نابولي، ١٩٩٤)، ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (القاهرة، ١٩٩٥)، ذلك أن الأمن والعدالة شرطان لا غنى عنهما للتنمية المستدامة ورفاه الإنسان.

٢ - ومضى يقول إن في العديد من البلدان النامية، يؤدي الافتقار إلى الأموال والتكنولوجيا الحديثة إلى إعاقة الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة عبر الوطنية. وقد وفرت المؤسسات الإقليمية مساعدة تقنية قيمة، إلى جانب التدريب والخدمات الاستشارية ولكن يجب استكمال هذه الجهود بمساهمات أكبر يقدمها برنامج معزز للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وينبغي بوجه خاص رفع مستوى فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية بالأمانة العامة ليصبح شعبة. وتهتم أفريقيا اهتماما خاصا بمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وقد اضطر المعهد إلى تخفيض حجم برامجه وأنشطته بسبب الافتقار إلى الموارد. وترحب حكومته بتقرير الأمين العام عن المعهد (A/50/375) وتؤيد نداءه للجمعية العامة بالإذن بأموال كافية لأنشطته من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وتحث أوغندا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إلغاء القرار الذي اتخذه عام ١٩٩٤ القاضي بوقف المساعدة المالية المقدمة إلى المعهد. وبالرغم من أن التأييد الشديد للمعهد الذي أعربت عنه شتى أجهزة الأمم المتحدة لتقرير السياسة يلقى ترحيبا بالغا، فلا بد للمعهد، إذا أريد له أن يواصل تقديم خدماته، أن يعمل على أساس مالي أكثر استقرارا.

٣ - السيدة هوليكوفا (الجمهورية التشيكية): قالت إن مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها وما يتصل بذلك من جرائم أصبحت أمورا ذات أولوية لبلدان كثيرة، كما هو الحال بالنسبة للأمم المتحدة. وهذا الكفاح طويل وصعب. وفي الوقت ذاته، فإن من الأمور المشجعة أن نلاحظ تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ برنامج العمل العالمي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم العديد من الأنشطة الإقليمية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وبالنظر إلى أنه في الوقت الحالي، تسيطر شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى حد كبير على انتاج المخدرات والاتجار بها، فلا يمكن لفرادى الدول أن تأمل في التغلب وحدها على مشكلة المخدرات. ويتعين عليها أن تنسق جهودها، آخذة في الاعتبار أن الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة تمثل مركز التنسيق المثالي لتلك العملية.

٤ - وأضافت قائلة إنه في الجمهورية التشيكية، أدى فتح الحدود وتدفق السائحين من الخارج، إلى جانب التحول الأساسي في النظام الاقتصادي والاجتماعي، إلى زيادة الاتجار بالمخدرات واستهلاكها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري في الوقت الحالي انتاج بعض المخدرات محليا. وتقوم السلطات التشيكية استجابة منها للمخاوف الدولية بإعداد برنامج معزز لمكافحة المخدرات. ونظرا لزيادة إساءة استعمال المخدرات بين الشباب، فإن الوقاية الأولية ستشكل جانبا رئيسيا في هذا البرنامج. وسيتم تدريب أفرقة من المدرسين والموظفين الطبيين والأخصائيين الاجتماعيين في المسائل المتصلة بالمخدرات. كما سيركز البرنامج على الرعاية الصحية وإعادة التأهيل.

٥ - واختتمت قائلة إنه على الصعيد الإقليمي، عقد في براغ في الآونة الأخيرة مؤتمر وزاري بشأن المخدرات وقعت فيه بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا مذكرة تفاهم. وكانت المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تلك المناسبة محلا لتقدير عظيم. وقد قدم مؤخرا اقتراح بعقد مؤتمر عالمي بشأن المخدرات تحت رعاية الأمم المتحدة. ويرى وفد بلدها أنه بالرغم من حسن القصد في هذا الاقتراح، فمثل هذا المؤتمر قليل الفائدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على تنفيذ البرامج والاستراتيجيات القائمة.

٦ - السيد ميستريك (سلوفاكيا): قال إنه في حين أن بلده، الذي يقع في قلب أوروبا، يؤمن بهدف إقامة عالم بلا حدود، فهو يدرك أيضا أنه عندما تقل مراقبة الحدود، تصبح الدول أكثر عرضة لنشاط الاتجار بالمخدرات. وفي سلوفاكيا، التي تقع على طريق البلقان الذي يربط مناطق انتاج المخدرات في جنوب غرب آسيا بالأسواق شمال وغرب أوروبا، تمت مصادرة كميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة. وعلى الرغم من أن الحكومة لديها خبرة محدودة في مجال مكافحة المخدرات، فهي تقوم بالفعل باتخاذ إجراءات لمكافحة انتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها. وعلى وجه التحديد، أقرت الحكومة برنامجا وطنيا لمكافحة المخدرات يتسق مع الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وما أعقبها من اتفاقيات دولية لمكافحة المخدرات. ويركز البرنامج على وقاية وعلاج وإعادة تأهيل مسيئي استعمال المخدرات. وفضلا

عن ذلك، فهو يشتمل على إجراءات تشريعية، تتفق مع الالتزامات التي تعهدت بها سلوفاكيا بغرض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لمحاربة غسل الأموال ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

٧ - واختتم قائلا إنه على الصعيد الإقليمي، تدعم سلوفاكيا البرنامج دون الإقليمي لمكافحة المخدرات الذي اعتمد في مؤتمر براغ الوزاري بشأن المخدرات، وقد قامت، مثل الجمهورية التشيكية، بتوقيع مذكرة التفاهم. وترحب حكومته بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في إعداد ستة برامج إقليمية تهدف إلى الحد من الطلب. ولمكافحة ظاهرة المخدرات يحتاج الأمر إلى تعاون أكبر فيما بين الدول الأوروبية وعلى الصعيد العالمي على السواء.

٨ - السيد خومان (تايلند): قال إنه منذ غزو بنما الذي وقع إثر ادعاءات الاتجار بالمخدرات الموجهة ضد زعيمها، الجنرال نورييغا، لم تعد مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها مسألة اجتماعية بحتة. وبدلا من ذلك، أصبحت مكافحة المخدرات أداة للدول التي تسعى إلى فرض إرادتها على بقية العالم، ووسيلة للضغط باتهامات تستخدم لانتزاع تنازلات من جميع الأنواع. وقد شهدت تايلند نفسها ضغوطا من هذا القبيل. فقد رفض منح تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة لبعض السياسيين التايلنديين على أساس أنهم متورطون في أنشطة متصلة بالمخدرات. وأدى نشر هذه الادعاءات، بالرغم من كونها بلا دليل يؤكدها، إلى تمكين الحكومة التايلندية القائمة في ذلك الحين من أن تهزم اقتراحا بتوجيه اللوم في البرلمان. وتعتبر هذه الحالة مثالا واضحا على التدخل في الشؤون السياسية الداخلية من قبل بلد آخر تأييدا لإدارة صديقة. وقد تعرضت الحكومة التي خلفت هذه الإدارة للتهديد بالجزاءات، بما في ذلك تقليص التعاون مع تايلند.

٩ - واختتم قائلا إن مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها ستستفيد على نحو أفضل باتخاذ تدابير فعالة على المستوى الوطني لا عن طريق ادعاءات لا يوجد ما يثبتها. والبلدان المنتجة، من ناحيتها، واعية بواجباتها في ميدان مكافحة المخدرات. وقد قامت تايلند، وهي بلد مرور عابر، باستحداث مجموعة من البرامج الطويلة الأجل، ومن ذلك، تشجيع المحاصيل البديلة، فضلا عن تعزيز التدابير القمعية القصيرة الأجل. بيد أن البلدان المستهلكة لم تنهض بنصيبها الكامل من المسؤولية. وقال إن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في مجال مكافحة غسل أرباح المخدرات تلقى الترحيب، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ويجب على البلدان المستهلكة أن تسلم بأن من شأن انتاج المخدرات أن يتوقف لولا حافز الطلب المستمر. وللأسف، فإن النهج العالمي لمشكلة المخدرات شابته محاولات لتجاهل هذه الحقيقة الأساسية، ونقل المسؤولية إلى البلدان المنتجة. وبدلا من ذلك، ينبغي للبلدان المستهلكة والمنتجة أن تعمل سويا من أجل مكافحة مشكلة المخدرات.

١٠ - السيد ثين تن (ميانمار): أعرب عن تقدير وفد بلده للأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية المخدرات ولمديره التنفيذي، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى حكومته في تنفيذ برامجها لاستئصال المخدرات. وتشاطر ميانمار الرأي القائل بأن العمل المتضافر ضروري على المستويات

الوطنية والإقليمية والعالمية؛ وأن ويلات المخدرات غير المشروعة تتجاوز الحدود الوطنية ولا يمكن التغلب عليها إلا بالتعاون الدولي. وقد أحرز تقدم مشجع في هذا المضمار، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وعند منتصف عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ١٩٩١-٢٠٠٠، ينبغي للمجتمع أن يضاعف جهوده لوضع نهاية لويلات الاتجار بالمخدرات.

١١ - وأضاف قائلا إن ميانمار، منذ حصولها على استقلالها في عام ١٩٤٨، أعطت أولوية لمكافحة المخدرات. وقد وضعت حكومته استراتيجية وطنية ذات شقين، تنطوي على استئصال المخدرات ومنعها وعلى بذلك الجهود للقضاء تدريجيا على زراعة خشخاش الأفيون. وكذلك بدأت برامج تنمية ريفية متكاملة في مناطق الحدود، حيث كانت زراعة الخشخاش تشكل تقليديا المصدر الرئيسي للدخل، من أجل تحسين الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية وتشجيع تبديل المحاصيل. وقد أنفقت حكومته أكثر من ٤٠٠ مليون دولار على تلك البرامج، معتمدة إلى حد كبير على مواردها الخاصة؛ كذلك وافقت اليابان مؤخرا على تقديم منحة قيمتها حوالي ١٠ ملايين دولار. وقد تضررت مناطق الحدود بشدة منذ الاستقلال بسبب أنشطة الجماعات المتمردة المسلحة؛ ومع ذلك، أوقفت ١٥ من الـ ١٦ جماعة صراعها المسلح وتتعاون الآن مع الحكومة لتنمية منطقة كل منها. وأصبح سكان المناطق المعنية يدركون الحاجة إلى القضاء على انتاج المخدرات غير المشروعة، وقدموا خططا إلى الحكومة. ولا تزال الحكومة تقوم بعمليات عسكرية ضد جماعة مسلحة تقوم بالاتجار بالمخدرات بقيادة القائد العسكري خون سا.

١٢ - واختتم قائلا إن من دواعي سروره أن يبلغ بأن لدى ميانمار في الوقت الحالي اتفاقات بشأن مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات مع جميع الدول الخمس التي لديها حدود مشتركة معها، وانضمت إلى اتفاق دون إقليمي مع الصين، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتايلند، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات؛ ومنذ ذلك الحين انضمت كمبوديا وفييت نام أيضا إلى هذا الاتفاق. كذلك عقدت ميانمار اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان الواقعة في هذه المنطقة. وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن هذه الجهود التعاونية ستؤتي نتائج لصالح الجميع.

١٣ - السيد كوليك (أوكرانيا): قال إن حكومته تشاطر الدول الأخرى مخاوفها فيما يتعلق بالزيادة المطردة في الإجرام، ولا سيما في ظواهر مثل الجريمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات، وجرائم الفساد والجرائم الأيكولوجية. وتتطلب مشكلة منع الجريمة والعدالة الجنائية جهودا منسقة على الصعيدين الوطني والدولي. وكان المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية (نابولي ١٩٩٤) خطوة هامة صوب زيادة التعاون؛ ويرحب وفد بلده بوجه خاص بإعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما أنه يعلق أهمية كبيرة على أعمال لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتحقيق الأهداف التي تم الاتفاق عليها يتصل بشكل مباشر بمستوى الأموال المتاحة. ومن الأهمية تخصيص حصة مناسبة من موارد الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة.

١٤ - ومضى يقول إن الجريمة تمثل في الوقت الحالي مشكلة ملحة بالنسبة لأوكرانيا، وهي ضعيفة أمامها بسبب موقعها الجغرافي، وتشهد مستويات متزايدة من الجريمة أثناء فترة انتقال اقتصادي وسياسي صعبة جدا. وقد سنت حكومته قوانين جديدة وأنشأت عددا من البرامج والوكالات لمعالجة قضايا مثل إساءة استعمال المخدرات، والفساد، وأخذ الرهائن والجريمة المنظمة. كذلك تعزز أوكرانيا تعاونها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في ميدان مكافحة الجريمة، وتعلق أهمية خاصة على التعاون الإقليمي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المساعدة في مجال المعدات التقنية اللازمة لمراكز الحدود وخدمات الجمارك، وتدريب الموظفين، وإنشاء نظم لتبادل المعلومات.

١٥ - واستطرد قائلا إن مشاكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها لا تزال حادة بشكل استثنائي؛ وهي تتصل اتصالا وثيقا بالجريمة المنظمة، والإرهاب، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وغسل الأموال، وتتطلب أوثق تعاون دولي، في المقام الأول من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها. وتعلق أوكرانيا أهمية كبرى على أنشطة لجنة المخدرات، وخصوصا فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات. وتؤيد حكومته التدابير الشاملة الرامية إلى مكافحة الاتجار والحد من العرض والطلب غير المشروعين. ومن المستصوب اتباع نهج متوازن في معالجة مشكلة العرض والطلب، وفي القضاء على الاتجار غير المشروع، وعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم.

١٦ - واختتم قائلا إنه يجري اتخاذ خطوات لتحقيق اتساق التشريع الوطني مع الاتفاقيات الرئيسية الثلاث لمكافحة المخدرات، التي تعد أوكرانيا طرفا فيها. وقد تم توقيع اتفاقات مع جميع أعضاء رابطة الدول المستقلة. وشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير عملية لتنفيذ القرارات الأخيرة، والتقيد الصارم بجميع الاتفاقيات الدولية.

١٧ - السيد ايلويكا (بنما): تكلم باسم مجموعة دول أمريكا الوسطى (بنما، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس)، فأعرب عن تأييده لأعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ولجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. ويرى وفد بلده أن برنامج العمل العالمي يشكل أساسا طيبا للأنشطة الرامية إلى مكافحة إساة استعمال المخدرات. وأعرب عن أمله في أن تؤيد اللجنة عقد مؤتمر دولي ثان في ١٩٩٧، أي بعد مرور ١٠ سنوات على المؤتمر الأول.

١٨ - واسترسل قائلا إن انتاج ونقل واستهلاك المخدرات غير المشروعة يضر بجميع البلدان. وقد اقترح رئيس جمهورية بنما إنشاء مركز متعدد الجنسيات لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة؛ وقد لقي اقتراحه ترحيبا حارا من عدد من حكومات أمريكا اللاتينية ومن مؤتمر القمة الحادي عشر لبلدان عدم الانحياز. وتعتزم بنما توفير التسهيلات اللازمة لإنشاء هذا المركز، الأمر الذي يمكن مناقشته بشكل مفيد في المؤتمر المقترح في ١٩٩٧.

١٩ - وفيما يتعلق "بمكافحة" إساءة استعمال المخدرات، قال إنه مفهوم يمثل تناقضات الثقافة الحديثة. وقد قامت الأمم المتحدة بدور حيوي في تحرير الشعوب من الاستعمار والفصل العنصري؛ ومع ذلك لا يزال البشر غير محررين من جميع أشكال العبودية. وتعد حالة إدمان المخدرات واحدة من الحالات المؤلمة إلى أبعد حد من بين أشكال العبودية القليلة المتبقية؛ وتعكس هذه العبودية عيبا في المجتمع، لا يمكن التغلب عليه إلا بجهد عالمي متعدد التخصصات.

٢٠ - وأضاف قائلا إن حكومات أمريكا الوسطى تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج العمل العالمي. وهي تسعى جاهدة للقيام بدورها، في حدود الموارد المتاحة، على أساس وطني وكذلك من خلال اللجنة الدائمة لأمريكا الوسطى للقضاء على انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستهلاكها واستعمالها بشكل غير مشروع. ويشتمل هذا الجهد على مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات، بما فيها الإرهاب، والاتجار بالأسلحة وغسل الأموال.

٢١ - وأثنى على الجهود التي لا تكل والتي يبذلها فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية في تعزيز التعاون الدولي؛ فقد قامت الأعمال التي اضطلع بها بدور هام في نجاح مؤتمر القاهرة الذي عقد مؤخرا، وأسهم إلى حد كبير في أعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز حقوق الإنسان. وتشكل جهوده التعاونية والتنسيقية على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي حجة إضافية تدعم طلب الجمعية العامة برفع مستواه ليصبح شعبة.

٢٢ - واسترسل قائلا إن القضاء على صناعة حجمها ٥٠٠ بليون دولار يمثل تحديا كبيرا في اقتصاد تزداد عولمته. ويستدعي التراكم غير المشروع لرأس المال على هذا النطاق الهائل جدول أعمال موسعا يشمل الانتاج والطلب، والاستهلاك والاتجار ويتضمن اتخاذ إجراءات من قبل السلطات المسؤولة عن الصحة والتعليم فضلا عن الشرطة والقوات المسلحة. ويمثل العمل المتضافر من قبل البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة أحد التحديات الكبيرة التي يواجهها حاليا المجتمع الدولي، الذي يتعين عليه أن يزود الأمم المتحدة بموارد كافية من أجل بذل جهد قيادي.

٢٣ - واختتم قائلا إن البيان الذي ألقاه ممثل تايلند في الجلسة الحالية تضمن بعض التعليقات المؤسفة التي لا محل لها في هذه اللجنة، وهي تتعلق بموضوع سبق أن نوقش باستفاضة في مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية. ويترتب على غموض هذه الادعاءات آثار تنطوي على الافتراء وهي لا تعكس الجهود الشفافة التي تبذلها حكومة بنما المنتخبة ديمقراطيا في تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٢٤ - السيد كمال الدين (الهند): قال إن وجود بلده في موقع جغرافي بين منطقتين من أكبر مناطق العالم انتاجا للمخدرات جعله أحد بلدان المرور العابر التي يتعين معالجة مشاكلها كجزء من خطة العمل العالمية.

وتؤيد الهند بالكامل الآراء المتعلقة بهذا الموضوع والتي أعرب عنها في مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في الآونة الأخيرة، وتؤكد من جديد التزامها بمكافحة المخدرات على الأصعدة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف، على نحو ما يمثله تعاونها في أنشطة مكافحة المخدرات لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والبرنامج المشترك بين الهند وباكستان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٢٥ - ومضى يقول إن التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والانضمام إليها على مستوى عالمي سيجعل تلك الصكوك أكثر فعالية. وقال إن وفد بلده يرحب بالجهود الرامية إلى إدراج مسألة المخدرات في أعمال جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢٦ - وأضاف قائلا إنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يقوم، من أجل تعزيز برامجه في البلدان النامية، بدراسة الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في الحد من الطلب في تلك البلدان. كذلك تحتاج البلدان النامية إلى المساعدة في مجال تحسين أساليب الرصد، والاستفادة من وسائط الإعلام الجماهيري، ونشر المعلومات وإجراء دراسات يقوم بها خبراء وتوفير خدمات التدريب والمعالجة المتخصصة وبرامج إعادة التأهيل. وأعرب سروره لأنه تقرر عقد الدورات التدريبية الوطنية للعاملين في مجال إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة في بعض بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا، بما فيها الهند. وعلاوة على ذلك، فإن التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية تعد وسيلة حيوية لمكافحة الفقر والتهميش اللذين يشجعان على الانخراط في تجارة المخدرات.

٢٧ - واختتم قائلا إن الهند بوصفها أحد البلدان القليلة التي تنتج الأفيون بصورة مشروعة، تؤيد رأي الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات القائل بضرورة تقييد الانتاج العالمي من المواد الخام الأفيونية بمستويات تتناسب مع الاحتياجات الفعلية. ورحب بقرار المستوردين الرئيسيين بمواصلة استيراد المواد الخام الأفيونية من الموردين التقليديين في المقام الأول. وقد اتخذت الحكومة الهندية من جانبها خطوات لرصد زراعة خشخاش الأفيون ومراقبة السلائف، بتعاون من الصناعة ووسائط الإعلام الجماهيري، ودخلت في عدد من اتفاقات التعاون الثنائي. وأخيرا، أعرب عن تأييد الهند لاقتراح عقد مؤتمر عالمي معني بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

٢٨ - السيد رايشيف (بلغاريا): قال إن حكومته تؤيد تماما جهود لجنة المخدرات، ونداءها بزيادة إدماج أنشطة مكافحة المخدرات في أعمال جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يعزز تعاونه مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

٢٩ - ومضى يقول إن مشكلة المخدرات تزداد في بلغاريا نظرا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلد ولوقوعه على طريق تجار المخدرات الذي يطلق عليه طريق البلقان. وقد أصبحت الآن الجريمة المنظمة المتصلة بالمخدرات أكثر نشاطا في بلغاريا، ويؤدي إضفاء الطابع اللامركزي على صناعة المستحضرات الصيدلية وخصخصتها إلى زيادة صعوبة مراقبة المؤثرات العقلية والأدوية التي تحتوي على مواد تخضع للمراقبة. وبناء على ذلك، أنشأت الحكومة فرعا خاصا للشرطة يتبع وزارة الداخلية لمكافحة الجريمة المنظمة، وفي عام ١٩٩٣ أنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات لتنسيق أنشطة مكافحة المخدرات. وفي مجال المساعدة التقنية، تتعاون بلغاريا مع مانحين ثنائيين ومع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعمل على تنفيذ الصكوك القانونية الدولية الخاصة بالمخدرات ومواءمة تشريعها الوطني مع تلك الصكوك. وبالنظر إلى أهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي فيما يتعلق بمكافحة المخدرات، أعرب عن أمله في أن ينظر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في إنشاء قسم إقليمي مستقل ومكتب ميداني لجنوب شرق أوروبا. وعلاوة على ذلك، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن تزيد من تطوير نظمها للمعلومات لمساعدة الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها. واختتم قائلا إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تكثف تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

٣٠ - تولت السيدة تافاريس دي الفاريز (الجمهورية الدومينيكية) رئاسة الجلسة.

٣١ - السيد ايفريفياديس (قبرص): قال إن حكومته اشتركت بنشاط في كل من مؤتمر نابولي ومؤتمر القاهرة، وأيدت القرارات الصادرة عن هذين المحفلين. والجريمة المنظمة منعدمة من الناحية العملية في قبرص، باستثناء حالات قليلة تنطوي على الاتجار بالمخدرات. وقد شهد البلد انخفاضا في الأنشطة الإرهابية - التي يعزى معظمها إلى التنافس الأجنبي في المنطقة - نتيجة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي حين لا يوجد دليل رسمي على غسل الأموال في قبرص، فإن الحكومة تعمل على منع هذه الأنشطة بالتعاون مع بلدان أخرى، وخصوصا مع الاتحاد الأوروبي.

٣٢ - واسترسل قائلا إن قبرص انضمت الى عدد الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية واتفاقات تعاون ثنائي تتعلق بالجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وهي تؤيد توصيات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومفادها أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضع استراتيجيات لمنع الجريمة موائمة للظروف المحلية وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تشجيع البحوث وتبادل المعلومات، والتدريب والتعاون التقني في وضع استراتيجيات لحماية البيئة عن طريق القانون الجنائي، فضلا عن اقتراحاتها بمراقبة الأسلحة النارية. وعلاوة على ذلك، تؤيد قبرص بقوة رأي الاتحاد الأوروبي بأنه لا بد لجميع التدابير الرامية الى مكافحة الجريمة والإرهاب أن تحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية احتراما تاما.

٣٣ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن قبرص ليست منتجا أو مستهلكا ذا أهمية للمخدرات غير المشروعة، فإن موقعها الجغرافي وقطاع الأعمال المتطور جيدا فيها، وتسهيلات السياحة والاتصالات هي أمور جعلت منها مكانا ملائما للوساطة بالنسبة لتجار المخدرات. ومع ذلك، فإن التدابير الفعالة للغاية المتخذة من قبل الحكومة وزيادة تفضيل تجار المخدرات لطريق البلقان تؤديان الى وقف هذه الأنشطة في قبرص. وعلى الرغم من ذلك، فليس لدى الحكومة الشرعية سيطرة على الجزء المحتل من قبرص، الذي يمثل ٣٧ في المائة من أراضيها و ٥٥ في المائة من ساحلها. وهذا الوضع غير المقبول هيأ الظروف المثالية للجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، وذلك لجملة أسباب منها أن الموانئ والمطارات في المنطقة المحتلة لا تخضع لإشراف الحكومة.

٣٤ - وأضاف قائلا إن من شأن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ أو الانضمام اليها على مستوى عالمي، والتنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي والتكامل الشامل لنتائج اجتماعات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا بشأن هذه المسألة أن يساعد على تدعيم الالتزام الدولي بمكافحة خطر المخدرات. ويؤيد وفد بلده فكرة عقد مؤتمر عالمي بشأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، ويرحب باقتراحات الحكومة المكسيكية فيما يتعلق بالمسائل التي يمكن مناقشتها في ذلك المحفل.

٣٥ - واختتم قائلا إن قبرص ترحب بجهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لتطوير المادة ١٧ من اتفاقية عام ١٩٨٨ وتحثه على إيلاء اهتمام خاص للمادة ١٠ منها، التي تتعلق بتقديم المساعدة الى دول المرور العابر. كما ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يتوسع في مقايضته "الدين مقابل المخدرات" ليشمل تخفيف الديون بالنسبة لبلدان المرور العابر. وأخيرا، كرر اقتراح حكومته بأن تصبح قبرص المركز الدولي الرسمي للمعلومات المتعلقة بالمخدرات للشرق الأدنى والشرق الأوسط.

٣٦ - السيد كولوما (شيلي): قال إن مكافحة المخدرات غير المشروعة تستدعي عملا ثنائيا ومتعدد الأطراف من قبل الكيانات الحكومية وغير الحكومية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، وأن كل هذا العمل يجب أن يتم في إطار القانون الدولي. وقال إن وفد بلده مقتنع بأن الحد من الطلب يؤثر على العرض والعكس صحيح، ويأمل في أن يُعترف تماما بمبدأ الاشتراك في المسؤولية بين البلدان المنتجة والمستهلكة.

٣٧ - ومضى يقول إن حكومته قامت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بإصدار قانون شامل يعاقب جميع الأنشطة الإجرامية المتصلة بالمخدرات غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، فهي تتعاون تماما مع البلدان الأخرى عن طريق تزويد الوكالات والمحاكم الأجنبية بالسجلات القانونية والمالية، بما فيها تلك التي تعتبر سرية بموجب القانون، وعن طريق التعاون في جميع إجراءات تسليم المتهمين، حتى في حالة عدم وجود

معاهدات مع البلد المعني. والأحكام الصادرة في بلدان أخرى يُعترف بها بالكامل بغرض تحديد العودة الى الإجرام كظرف مشدد.

٣٨ - واختتم قائلا إن من الأهمية اتباع نهج شامل في مشكلة المخدرات والأخذ في الاعتبار أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والبطالة والافتقار الى الخدمات العامة والتعليم والنماذج الأسرية الملائمة تشجع إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها. ويؤيد وفد بلده الاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر عالمي بشأن المخدرات، ويأمل في أن يتم التوصل الى قرار مؤات بشأن هذه المسألة في الدورة القادمة للجنة المخدرات.

٣٩ - السيد أردا (تركيا): قال إن بلده ملتزم باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ويعتبر إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية خطوة في الاتجاه الصحيح. ويعد مؤتمر القاهرة جزءا لا يتجزأ من جهود المجتمع الدولي في مكافحة هذا النشاط الإجرامي. وتعلق تركيا أهمية كبيرة على التعاون الثنائي وكذلك الإقليمي والدولي في مكافحة جميع أشكال الجريمة عبر الوطنية. والإرهاب يمثل أكبر تهديد للسلم في العالم. والتعاون الدولي ضروري لضمان عدم تمكن الإرهابيين وغيرهم من المجرمين من الحصول على الدعم والأسلحة والملاذ. وبلده على استعداد لتأييد المبادرات الرامية الى إنشاء آليات لتبادل المعلومات من أجل تحديد المنظمات القيادية للجماعات الإرهابية.

٤٠ - وفيما يتعلق بالمكافحة الدولية للإرهاب، قال إن تركيا ترى أنه، على الرغم من جميع الجهود المبذولة، هناك تناقض بين النوايا التي تعرب الدول عنها وتنفيذ تدابير محددة ضد إساءة استعمال المخدرات. ويؤيد وفد بلده فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع. فالتعاون الدولي هو الوسيلة الوحيدة للقضاء على الاتجار بالمخدرات؛ ويجب إخضاع إنتاج وتسويق المواد الكيميائية الأساسية المستخدمة في الإنتاج غير المشروع للمخدرات لرقابة صارمة. ومن شأن التعاون الوثيق بين وكالات إنفاذ القانون أن يزيد من عدد عمليات مصادرة المخدرات المنتجة بصورة غير مشروعة. وتراقب حكومته بصرامة المواد الكيميائية التي تدخل البلد وأنشأت مصرف بيانات بشأن الطرق التي يستخدمها تجار المخدرات. واختتم قائلا إن تركيا تقوم حاليا بتعديل تشريعها وفقا لبرنامج العمل العالمي، وتسعى الى كفالة نجاح عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

٤١ - السيد عبد الله (تونس): قال إن بلده قام، في إطار استراتيجيته الإنمائية الشاملة، بوضع برنامج لتعزيز هياكل الأمن الوطني لحماية مواطنيه ضد الجريمة المنظمة. وتعلق تونس أهمية خاصة على تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة وتؤيد بشدة متابعة إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية فضلا عن توصيات مؤتمر القاهرة. ويؤيد بلده جميع التدابير الرامية الى تعزيز برامج الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وكذلك المكافحة الدولية للمخدرات.

٤٢ - ومضى يقول إن تونس أجرت تحسينات في قدراتها المؤسسية والتنفيذية في ميدان منع الجريمة وتقوم بتنفيذ برنامج لإصلاح إقامة العدل. وتهدف التدابير التي اتخذتها لمنع الجريمة الى تعزيز الهياكل الأمنية والتعليمية من أجل تمكين السجناء من الحصول على دخل وتسهيل إعادة تأهيلهم. كذلك يجري اتخاذ خطوات لرفع مستوى المؤسسات العقابية. وفي ميدان المكافحة الدولية للمخدرات، سن بلده في عام ١٩٩٢ قانونا يهدف الى حماية الأطفال والشباب من إساءة استعمال المخدرات. ويجري بذل الجهود لإيجاد وسائل أفضل للقضاء على إنتاج وتسويق واستهلاك المخدرات وتوفير المساعدة لمدمني المخدرات وتشجيع إعادة إدماجهم في المجتمع.

٤٣ - واختتم قائلا إن تونس شاركت في مبادرات شتى على الصعيد الأفريقي والعربي والأوروبي - منطقة البحر المتوسط لتعزيز التعاون في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية. وينبغي للهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل التركيز على الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية لتمكين المجتمع الدولي من المحافظة على يقظته. وتأمل تونس، التي واءمت بالفعل تشريعها المحلي تنفيذا للقرار الذي اتخذه المؤتمر التاسع بشأن هذه المسألة، في اتخاذ تدابير مماثلة على الصعد الإقليمية والأقاليمية والدولية وفي إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون من أجل القضاء على الشبكات الإجرامية الوطنية وعبر الوطنية

٤٤ - السيد بريرا (سري لانكا): قال إنه لا غنى عن التعاون الدولي عند تصميم استراتيجيات منع الجريمة ومكافحة المخدرات. وتعتبر نتائج مؤتمر القاهرة وإعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية خطوات واسعة رئيسية صوب التوصل الى توافق دولي في الآراء بشأن الحاجة الى اتخاذ إجراءات عاجلة في هذا الميدان. وتؤيد سري لانكا القرار الشامل والمقررات الأخرى الصادرة عن مؤتمر القاهرة والمتصلة بالتعاون الدولي والمساعدة العملية من أجل تعزيز سيادة القانون. وأكد على أهمية وضع صكوك نموذجية للأمم المتحدة، مثل اتفاقية أو اتفاقيات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وتنفيذ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛ ومعاملة الأطفال ضحايا الجريمة. وينبغي للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تقوم بمتابعة التوصيات المقدمة الى المؤتمر مع اتخاذ خطوات عملية للتعاون الدولي. ويوفر توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في مؤتمر القاهرة وإعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية إطارا شاملا لعمل دولي ذي شأن.

٤٥ - واختتم قائلا إن سري لانكا تؤكد من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ١٦٨/٤٩، بشأن العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بشكل غير مشروع. ويتبع بلده، وهو طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات، سياسة شاملة وإطارا مؤسسيا لمكافحة إساءة استعمال المخدرات من خلال استراتيجية متعددة الجوانب تستند الى الإنفاذ والتثقيف الوقائي وإذكاء الوعي العام والعلاج وإعادة التأهيل والتعاون الدولي. ويجري النظر حاليا في تشريع جديد من أجل تعزيز القاعدة القانونية المحلية لسري لانكا.

٤٦ - السيد تاراسنكو (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يعلق أهمية خاصة على أنشطة مكافحة المخدرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة بوصفها المركز الرئيسي لتنسيق العمل الدولي في هذا الميدان، وأعرب عن أمله في أن تصبح هذه الأنشطة أكثر فعالية عن طريق إعادة تشكيل الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة. وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بعمل هام في تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الروسي زيادة تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع للأمانة العامة.

٤٧ - ومضى يقول إن الانضمام العالمي للاتفاقيات الدولية الرئيسية لمكافحة المخدرات يعتبر أسلوبا رئيسيا لتعزيز التعاون الدولي الرامي الى مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي حين أن وفد بلده لا يعارض عقد مؤتمر دولي بشأن المخدرات، من الضروري دراسة الحاجة العملية لهذا المحفل، بالنظر الى أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وضع الأولويات لاستراتيجية عالمية للمخدرات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده عليها. كذلك يجب أن تؤخذ في الاعتبار أموال البرنامج في هذا الصدد.

٤٨ - واسترسل قائلا إن لجنة المخدرات قد اضطلعت بعمل هام في المجالات ذات الأولوية للتعاون الدولي. ولغالبية القرارات التي اتخذتها مؤخرا توجه عملي وهي تعكس الحاجة الى اتخاذ تدابير مضادة عاجلة على الصعيد العالمي. ويؤيد وفد بلده الموقف الحازم الذي اتخذته اللجنة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بشأن عدم مقبولية المقترحات الرامية الى جعل استخدام المخدرات في غير الأغراض الطبية قانونيا، بالنظر الى أن هذا الإجراء يمكن أن يضعف بشكل خطير النظام الدولي لمكافحة المخدرات وفعالية الاتفاقات الدولية في هذا الميدان.

٤٩ - واختتم قائلا إنه لتعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون لمكافحة الاتجار بالمخدرات، من الضروري التركيز على التدابير العملية المتصلة بغسل الأموال، ومراقبة العرض والتعاون بين سلطات الجمارك والحدود، وضمان معاقبة مجرمي المخدرات الدوليين عن طريق تعزيز التعاون في مجال المساعدة القانونية وتسليم المتهمين. وأخيرا، أكد ضرورة الاستعانة بالخبرة التي اكتسبتها الهيئات الإقليمية لمكافحة المخدرات من أجل تعزيز التعاون الإقليمي.

٥٠ - السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده، وهو عضو مؤسس في منظمة التعاون الاقتصادي، يشترك بنشاط في الجهود الرامية الى تعزيز أنشطة مكافحة المخدرات وهو طرف في معظم الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات. وفي معرض الإشارة الى قرار الجمعية العامة ١٢/٤٨، شدد على الأهمية القصوى للبرامج الوطنية للحد من الطلب، وأيد الرأي القائل بضرورة تعديل اتفاقية عام ١٩٨٨ لتأمين قدر أكبر من التزام الحكومات باستراتيجيات الحد من الطلب. وقال إن فكرة إضفاء الطابع القانوني على استخدام المخدرات في غير الأغراض الطبية بحجة تعزيز الحرية الاجتماعية تتنافى مع أحكام هذه

الاتفاقية ومن شأنها أن تقوض بشكل خطير البرامج الوطنية لمكافحة المخدرات. وتؤيد جمهورية إيران الإسلامية الاقتراح القائل بعقد مؤتمر دولي ثان بشأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها في عام ١٩٩٧ ليتسنى للمجتمع العالمي أن يعبر عن إرادة سياسية أكبر في مكافحة خطر المخدرات واعتماد إعلان دولي بشأن الحد من الطلب.

٥١ - وأضاف قائلا إن المدى المفزع الذي بلغته مشكلة المخدرات في جنوب غرب آسيا يؤكد الحاجة الى تعزيز قدرات إنفاذ القانون في مناطق الحدود للبلدان المعنية لمنع تهريب المخدرات. وفي السنوات العشر الماضية، أنفقت حكومته ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار على الحدود الشرقية لبلده من أجل وقف تدفق المخدرات غير المشروعة الى البلد. ونتيجة لهذا، تم القبض على عدد كبير من تجار المخدرات وتصفية شبكاتهم. كذلك ركزت جمهورية إيران الإسلامية تركيزا كبيرا على الحد من الطلب ونفذت أنشطة واسعة النطاق، بما فيها التثقيف الوقائي في المدارس والقيام بحملات للتوعية بخطر المخدرات من خلال وسائط الإعلام الجماهيري. ويوجد بإيران ١٧ مركزا لإعادة التأهيل، مع برامج علاجية تركز على العلاج بالعمل لمدمني المخدرات.

٥٢ - وفي الختام، وجه الانتباه الى التهديد الخطير الذي تشكله زراعة الخشخاش بشكل غير مشروع في جنوب غرب آسيا، الأمر الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يوليه اهتماما شديدا. وقال إنه ينبغي تخصيص موارد كبيرة لقيام المزارعين بتبديل المحاصيل في مناطق زراعة الخشخاش؛ وينبغي أن يتصدى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لهذه المسألة.

٥٣ - السيد كيركلاند (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يرغب في الاحتفاظ بحق الرد في موعد لاحق على بعض النقاط التي أثارها ممثل تايلند في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠